الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ينظم مخبر البحث حول الاقتصاد غير الرسمي ،المؤسساتية والتنمية

الملتقى الوطني الافتراضي حول:

المؤسساتية ودورها في تنمية اقتصاد المعرفة بالجزائر

ماي 26 يوم 2022

الهيئة المشرفة على الملتقى الوطني:

الرئيس الشرفي للملتقى: رئيس الجامعة ا. د مغاشو مراد

المشرف العام للملتقى: ا. د بن لدغم فتحي عميد الكلية

المنسق العام للملتقى: ا. د بونوة شعيب رئيس المخبر

رئيس اللجنة العلمية: ا. د خواني ليلى

رئيسة اللجنة التنظيمية: ط .د حداد امينة

رئيسة الملتقى:

د .السيدة طفياني المزدادة بوفاتح كلثومة

ديباجة الملتقى

بقدوم القرن الحادي والعشرين ،شهد العالم زيادة مضطردة في دور المعرفة والمعلومات في الاقتصاد، فالمعرفة أصبحت المحرك الأساسي للإنتاج والنمو الاقتصادي، كما أصبح التركيز على المعلومات والبيانات والتكنولوجيا من العوامل المسلم بها في الاقتصادات الحديثة، ونتيجة لذلك بدأ الحديث عن مصطلحات جديده، مثل "مجتمع المعلومات" و"اقتصاد التعليم" و"الاقتصاد الرقمي" و"اقتصاد المعرفة" والموجة الثالثة و"",,, الخ.

فبعد ما كانت الأرض والعمل هما المورد الرئيسي للثروة في العصر ما قبل الصناعي, ثم حل محلها رأس المال والطاقة (العمل) باعتبارهما المولد الرئيسي للثروة في العصر الصناعي, أصبح العلم والمعرفة هما العنصر الرئيسي بين عناصر (عوامل) الإنتاج في العصر الراهن الذى أصبح يعرف باسم العصر ما بعد الصناعي.

وهكذا، أصبحت الثروة الحقيقية للأمم تكمن في العقول بالدرجة الأولى، ثم تأتى من بعدها الثروات المادية الكامنة في باطن و سطح الأرض. بيد أن رأس المال البشرى يلعب دوراً مهماً في نماذج النمو الاقتصادي الداخلي، إذ أشار الاقتصادي "رومر" إلى نموذج يُمثل فيه رأس المال البشرى الدخل الرئيسي لأنشطة البحث والتطوير، بحيث يولد منتجات حديثة أو أفكاراً تحدث تقدماً تقنياً.

إضافة إلى ما تقدم, فإن اقتصاد المعرفة يرتكز على أربع أعمدة رئيسية هي : عمالة مؤهلة وماهرة، نظام ابتكار فعال، بنية معلوماتية حديثة، ومناخ اقتصادي مناسب الى جانب الاطار المؤسساتي الفعال .

بناءً على هذه الاعتبارات ، نعتقد أن النهج المؤسسي لاقتصاد المعرفة لم يدرس بشكل كافٍ من قبل الأدبيات الاقتصادية ، خاصة وأننا نعلم أهمية جودة المؤسسات في تطوير الشركة و الاقتصاد .. لهذا السبب ، يجب على المرء أن يولي اهتمامًا خاصًا للإطار المؤسسي المتعلق بالمعرفة والمهارات ..... لوضع مسار تنمية الموارد البشرية في ديناميات التنمية .

مع اغتنام فرصة الإرادة القوية للدولة واستعداد جميع الفاعلين للانخراط في تحقيق تحول مجتمعي شامل، ادخل اقتصاد المعرفة في صلب المخطط الاقتصادي في اطار "النموذج الاقتصادي الجديد". فالخطوط العريضة لهذا النموذج، أثار مفارقة حول التوفيق بين تصورات الحكومة وبين واقع المنظومة التعليمية والجامعية التي تعتبر الخزان الأساسي للأفكار الخلاقة والابتكارات التي يعول عليها لتكوين مشروعات اقتصادية مبدعة وخالقة للثروة، وهي المفارقة التي كانت زاوية انتقاد خبراء ومختصين في مجال التكنولوجيات الحديثة، فان هذا المشروع لا يتوافق مع أساسيات الاقتصاد المعرفي على غرار تطوير وترقية المنظومة التعليمية والجامعية وتوفير المنصات القاعدية الضرورية لهذا الأخير.

بإيمانها ان المنظومة التعليمية والجامعية تعتبر الخزان الأساسي للأفكار الخلاقة والابتكارات التي يعول عليها لتكوين مشروعات اقتصادية مبدعة وخالقة للثروة و مع امتلاكها لقدرات حقيقية في مجال اقتصاد المعرفة (إذ تم إحصاء أكثر من 1600 مخبر بحث موزعة على 109 مؤسسات جامعية ومركزين للإبداع و12 أرضية تقنية للتحاليل الفيزيائية والكيميائية يشرف عليها أكثر من 62 ألف أستاذ باحث و2200 باحث دائم)، فالدولة الجزائرية عازمة كل العزم على الانتقال إلى اقتصاد المعرفة بشكل مدروس، لذلك نصبت المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات كهيئة دستورية، وتم وضع نصوص قانونية كاستكمال إعداد القانون التوجيهي للتعليم العالي، الى جانب، إطلاق خدمات التصديق والتوقيع الإلكترونية كأداة لتأمين المعاملات الإلكترونية وتحسين بيئة الاستثمار، وبالتالي وضع بيئة مؤسساتية ملائمة. فالمعرفة موجودة في الجزائر، ولكن يتوجب هيكلتها وتنظيمها وربطها بشبكات معلوماتية وتخزينها وإثراؤها حتى نصل في النهاية إلى إنتاج ثروة معرفية، وهو تحدّ يؤرق خطة الحكومة لأن الثروة المعرفية غير ملموسة، وبالتالي فإن نقلها واستنساخها وإعادة إنتاجها مرة أخرى لإيجاد بيئة تسمح لهذه الإمكانيات بالبروز تتطلب اطار مؤسساتي فعال يعتمد على هيكلة ونظرة استشرافية صحيحة ودقيقة.

إشكالية الملتقى:

كيف يمكن تفعيل المؤسساتية لتنمية اقتصاد المعرفة في الجزائر؟

اهداف الملتقى:

تأسيساً على ما تقدم, يمكننا تحديد أهداف الدراسة على النحو التالي:

إظهار مختلف طرق تفعيل دور المؤسساتية للاستفادة اكثر من اقتصاد المعرفة.-

-التعرف على وسائل ضمان البيئة الداعمة لتشجيع التراكم المعرفي على مستوى الدول عامة و العربية خاصة و على راسها الجزائر.

- ابراز البنية التحتية الرقمية من خلال التركيز على أنشطة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والتركيز على كيفية تحفيزها.

-إبراز أهمية المعرفة ودورها في الاقتصاد العالمي وأهمية تبنى الاقتصاد الجزائري البرامج التي تساعد على الاستفادة منها.

- عرض تجارب بعض الدول المتشابهة منها إلى حد كبير, و التي استطاعت أن تحقق طفرة في مجال المعرفة والابتكار لبيان مدى إمكانية الاستفادة منها.

تأكيد التطوير العلمي من باب تشكيل مبادرات وصناديق تمويل للبحث(صندوق النقد العربي).-

محاور الملتقى:

مفهوم المؤسساتية المحور الأول:

المحور الثاني: مفهوم اقتصاد المعرفة

المحور الثالث: المؤسساتية وعلاقتها باقتصاد المعرفة

المحور الرابع: اقتصاد المعرفة في اطار المؤسساتية من النظرية الى التطبيق

المحور الخامس: تجارب الدول بما فيهم العربية والجزائر على وجه الخصوص.

شروط المشاركة في الملتقى

يجب أن يكون البحث:

- أصلي وغير معروض في تظاهرة علمية أخرى
- ضمن محاور الملتقى

-Traditional Arabic times new roman محرر باللغة العربية والفرنسية حجم 14،11 هامش 2.2 سم في جميع الجوانب، وبمسافة 1.2 ما بين السطور.

- عدد صفحاته تتراوح بين 10 و20 صفحة

ملاحظة: الأفضلية للبحوث التي تتضمن دراسة حالة في عملية تقييم الأوراق البحثية.

مواعيد الملتقى:

اخر اجل لإرسال المداخلات كاملة: 10ماي 2022

الرد على المداخلات المقبولة: 18 ماي 2022

boufatehkeltouma@gmail.com

boufatahkeltouma76@gmail.com